

## جولة الرئيس مبارك الأوروبية

ان جولة الرئيس مبارك الأوربيه حققت نجاحاً كبيراً وتنطوي علي اهمية لها خصوصية التوجه لمستقبل مصر نحو الاستقرار الاقتصادي والنفسي علي المستوي المحلي والخارجي .

وهي تشكل نقطة انطلاق واعدة لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية والتجاريه المتميزه خصوصاً أن الاتحاد الأوربي دخل في مرحلة الاتفاقات الثنائية مع الدول الأخرى وهذا الأمر يحمل محورين :

الأول : يتمثل في العلاقات الثنائية بين كل دوله من دول الاتحاد ومصر ، والثاني يتمثل في علاقه بين مصر والاتحاد الأوربي بصفته المعنويه المستقلة .

ولقد زاد حجم التجارة بين مصر والاتحاد الأوربي بنسبة ٧٠% خلال عام ٢٠٠٥ عن عام ٢٠٠٤ ، كما أن أوربا شريك تجاري أساسي لمصر وهي مصدر للعديد من الاستثمارات التي يمكن أن تدعم خطط التنميه المصريه بصفه عامة وعلي وجه الخصوص تسهم في توفير عوامل الانطلاقه الاقتصاديه التي نصبو إليها ونتطلع نحن الصناعيون لتحقيقها .

وإذا ألقينا الضوء علي المحطات الأربع لجولة الرئيس وكذا الموضوعات التي طرحت للمناقشه نجد أنها ركزت علي :-

- شرح تجربة مصر في التحسن المطرد في الإقتصاد المصري .
- التطور الذي شهدته العلاقات بين مصر وتلك الدول وكذا التعاون القائم في مجالات التجارة - الاستثمار - الصناعة .
- بحث اطر التعاون وتفعيل العلاقات الاقتصادية بما يعود علي المواطن المصري بالنفع من خلال فتح أسواق جديدة وجذب الاستثمارات لإيجاد فرص العمل .
- التأكيد علي وشرح موقف مصر الثابت فيما يخص القضايا المطروحة علي الساحة الدولية .
- تدعيم أواصر الصداقه وروابط الود بين مصر ودول الاتحاد الأوربي .
- أما فيما يخص المحطات الأربع فإن إيطاليا تعد القوة الاقتصادية الثالثة في أوروبا بعد ألمانيا وفرنسا ، وتعد الشريك التجاري الرئيسي مع مصر بعد الولايات المتحدة حيث تمثل تجارتها نحو ٢٦% من إجمالي حجم التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي .
- أما ألمانيا فلقد جاء لقاء الرئيس مبارك مع المستشاره الألمانية ( وهو اللقاء الأول الذي يجمع بين رئيس عربي والمستشاره الألمانية بعد توليها منصب المستشاريه ) انطلاقاً من العلاقات المتميزه التي بنيت خلال لقاءات متعددة جمعت بين الرئيس مبارك وعدد من المستشارين الألمان السابقين .
- وشهدت العلاقات بين البلدين خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملموساً كان له تأثيره القوي في دعم التعاون بين البلدين في مجالات شتى .

وهو ما يزيد كثيراً من اهتمام الشركات الألمانية بالتوجه للاستثمار في مصر خاصة أننا في مجلس الأعمال المصري الألماني نسعي لعقد شراكه استراتيجيه بين التكنولوجيا الألمانية المتطوره والصناعه المصريه لإحداث انطلاقه في التقارب الاقتصادي والصناعي منه علي وجه الخصوص من ذلك .

- ١- تسهيل نقل التكنولوجيا وإيجاد آلية للقطاع الصناعي لتمويل والحصول علي الآلات الحديثة .
- ٢- فتح مجال التعاون في البحوث والتطوير في المجالات الصناعية وعلي وجه الخصوص التعاون مع الجامعات الألمانية ذات الإسهامات البحثية في التطبيقات الصناعية.
- ٣- زيادة مساحة التعاون في مجال القطاع المصرفي والتمويلي هذا وان ألمانيا ليس لها أي فروع بنكية في مصر.
- ٤- التعاون في مجال الصناعات الصغيرة، وأدوات ربط الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة في إطار مساحة جيدة لتحقيق المصالح بينهما بقيام صناعات تجميعية من الصناعات الصغيرة لصالح الصناعات الكبيرة.
- ٥- توسيع نطاق تطبيقات مبادرة مبارك – كول لتشمل التأهيل الأفقي والرأسي.
- ٦- إقامة مركز صيانة في مصر لصيانة وإصلاح المعدات الألمانية.
- ٧- التعاون في مجال نقل نظام تقييم المنشآت الصناعية و الإقتصادية المعمول به في ألمانيا لتطبيقه في مصر علي مراحل وهو أمر يخدم القطاع الصناعي والمصرفي في تقييم الصناعات المختلفة طبقاً للنظام العالمي.
- ٨- الإلتقاء مع التجربة الألمانية في مجال المراكز الفنية الخاصة بتقييم المنتجات المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف المقارن بينهما، وهو الأمر الذي من شأنه سهولة التطوير الفني للمنتجات المصرية التي تحتاج هذه الخدمات.

٩- التوافق مع المواصفات الأوروبية سواء الملزم منها أو من كان منها إسترشادياً، وإتاحة المواصفات الأوروبية أمام رجال الصناعة المصريين بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

أما النمسا فترأس الاتحاد الأوروبي في دورته الحالية ومن هنا فإن مباحثات الرئيس مبارك مع المستشار النمساوي استهدفت تعميق التعاون بين مصر والنمسا من ناحية ومصر والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى .

والفاتيكان فإن لقاء الرئيس مبارك مع بابا الفاتيكان هو الأول بينهما منذ تنصيب البابا ، حيث تباحثا سبل دعم الحوار بين الأديان وتجنب سوء الفهم بين أتباع الديانات المختلفة وتعزيز الاحترام المتبادل بينها باعتبارهما جميعاً من المقدسات .

### النتائج الاقتصادية لجولة الرئيس الأوروبية

١. فيما يخص إيطاليا وألمانيا تم الاتفاق علي مبادلة الديون . ولقد تم في ضوء هذا موافقة إيطاليا علي تحويل نحو ٢٠٠ مليون يورو ديون علي مصر الي مشروعات خدمية تنموية في القري والمناطق المختلفة .
٢. فتح آفاق جديدة للعمالة المصرية في إيطاليا وذلك بإيفاد الشباب المصري الي إيطاليا للتدريب لفترات محددة في ١١ مصنعاً ومعملاً في مجالات الأخشاب والجلود والحلي وهذا النظام سيخدم صالح الطرفين حيث تعاني إيطاليا حالياً من الهجرة الغير عشوائية وانخفاض عدد السكان ونقص العمالة .
٣. إعادة فتح باب المفاوضات لزيادة الصادرات الزراعية المصرية الي أوروبا - ولقد استجاب الجانب الإيطالي لمطلب تحرير تجارة المنتجات الزراعية المصرية من شرطي الوقت والكمية اللذين كانت تخضع لهما تلك المنتجات من قبل .

٤ . اقامة مشروع ألماني - مصري مشترك لتصنيع مكونات السيارات تشترك فيه أكبر ثلاث شركات ألمانية . ومن المقرر بدء تنفيذ المشروع بعقد مؤتمر كبير بالقاهرة للمنتجين .

٥ . الاتفاق علي تشكيل مجلس أعمال مصري - نمساوي يضم الشركات المصرية ونظيراتها النمساوية الراغبة في التعاون ، وذلك لتنشيط التجارة البينية وزيادة الاستثمار بين البلدين مع التركيز علي تنمية الصناعات الصغيرة في مصر .

ولا يفوتنا في هذا الشأن أن جولة الرئيس مبارك تعزز وتدعم الاتفاق الاقتصادي التجاري التاريخي (الذي بدأت المفاوضات حوله منذ ستة شهور وعلي وشك التوصل له) وهو يمنح شروطاً تفضيلية جديدة تقترب من المزايا الممنوحة للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ويفوق في أهميته ومزاياه اتفاق التجارة الحرة الذي كان مقرراً ابرامه بين الجانبين الأوروبي والمصري عام ٢٠١٠ .

تحريراً في ٢٠٠٦/٣/٢٠